إستراتيجية مكافحة الفقر في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو (2001-2009)

الدكتور: عبد الوهاب رميدي

أستاذ محاضر أ في العلوم الاقتصادية

جامعة المدية

remidi2010@yahoo.fr

السيد: محي الدين حمداني

أستاذ مساعد "أ" ورئيس قسم العلوم الاقتصادية

جامعة المدية

Hamdani_mehieddine@yahoo.fr

الملخص:

تضافرت جملة من الأسباب والعوامل في توسع دائرة الفقراء على الصعيد المحلي والعالمي، ويعد الفقر من أكثر المشكلات التي يعاني منها سكان المعمورة، ففي الجزائر تعرض النسيج الاجتماعي إلى تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي ، فأصبح التحدِّي المطروح أمام التنمية حاضراً ومستقبلاً يتمثَّل في مكافحة الفقر، ومكافحته بتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره المدمرة ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي، لذلك عمدت الجزائر على تبني إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر خاصة من خلال تبني برامج تنموية خلال الفترة 2001-2009 .

ABSTRACT

A variety of reasons and factors are Combined in the expansion of the poor at the local and global level, where the poverty is one of the most problems affects the world's population. in Algeria ,the social fabric suffered of the extent of poverty, marginalization and social exclusion, where the challenge for the development of present and future is the fight against poverty, which requires concentration effort to achieve economic and social development, because the issue of trapping poverty and addressing the causes and mitigate its devastating effects not only need urgent humanitarian but a social safety valve , so that ; Algeria adopted a national strategy to combat poverty, particularly through the adoption of development programs during the period 2001 – 2009.

I - مقدمة

ظاهرة الفقر في الجزائر ليست جديدة؛ إذ تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية. ومع أن وضعية الفقراء قد عرفت بعض التحسُّن بعد الاستقلال بفضل سياسات التنمية التي رغم التكفُّل الكلي بها من طرف الدولة، إلا أنها لم تتمكَّن من القضاء على الفقر نهائياً. فعادت الظاهرة مع نهاية الثمانينيات، ونمَت مع نمو المجتمع لتعرِف درجةً مُتقدِّمة، قد تشكل خطراً على السلم الاجتماعي إذا لم يتم وضع السياسات والبرامج التي تُصحِّح الوضع وتستمر في ذلك. لذلك يكون من الضروري معرفة أسبابها التي قد تكون داخلية، وقد تكون غير ذلك، قد تكون من صُنع الطبيعة، وقد تكون من صُنع البشر، حتى تكون الجهود مستقبلاً في مستوى الاستجابة لها من أجل القضاء عليها؛ وبالتالي يكون الفقر ظاهرةً ونتيجةً في نفس الوقت.

II : الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر

إن القضاء على الفقر والحرمان في الجزائر يمرُّ حتماً بسياسةٍ للتنمية، تستهدف برامجُها الطبقات الأكثر حرماناً، والمناطق الأقل تنمية، خاصةً وأن تقرير الفقر في الجزائر قد بيَّن أماكن انتشاره ،كما أن الأزمة الأمنية التي عرفتهاالبلاد، يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في تحديد علاقة سكان المناطق المحرومة بتهديد السلم المدني. ولذلك قامت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر على:

II -1 : تلبية الاحتياجات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية

فإذا كانت القمة العالمية حول أهداف التنمية المُنعقِدة سنة 2000؛ قد دعَت إلى ضرورة وضع خطط وبرامج واستراتيجياتٍ للتقليل من الفقر ابتداءً من سنة عقدِها، إلاَّ أن الجزائر كانت قد باشرت جهود التخفيف من حدَّة الفقر منذ استرجاع السيادة الوطنية عن طريق السياسة الاقتصادية المنتهَجة، واستمرت في ذلك إلى غاية منتصف الثمانينيات عندما انهارت أسعار البترول، وعندها تراجعت نفقات الدولة الاجتماعية، ثم ما لبثت أن عادت للقيام بذلك؛ حيث عملت على التقليل من حدَّة الفقر المُدقِع عن طريق التقليل من الفقر النسبي. وهو الجهد الذي ميَّز مختلف البرامج منذ سنة 1995، سواء تلك المُتعلِّقة بـ:

II-1-1- التضامن الوطني:

وهو يهدف إلى الوصول إلى نتائج آنية، وذلك بالتركيز على التأثير في مظاهر الفقر، والتي عرفت بعض التحسُّن خلال السنوات الأخيرة بفضل الموارد المالية المُوجَّهة إلى:

- مِنَح الأدوات المدرسية والإعانات، وتوفير النقل المدرسي، وزيادة عدد المطاعم المدرسية التي ساهمت في تخفيض معدَّل اللاتمدرس وانعكاساته على زيادة الأمية، والتي يُبيِّنُ الشكل أدناه تطوُّر عددها وعدد المستفيدين منها خلال الفترة 1999-2008:

شكل رقم (01)

تطوُّر عدد المطاعم المدرسية وعدد المستفيدين منها خلال الفترة (1999-2008)

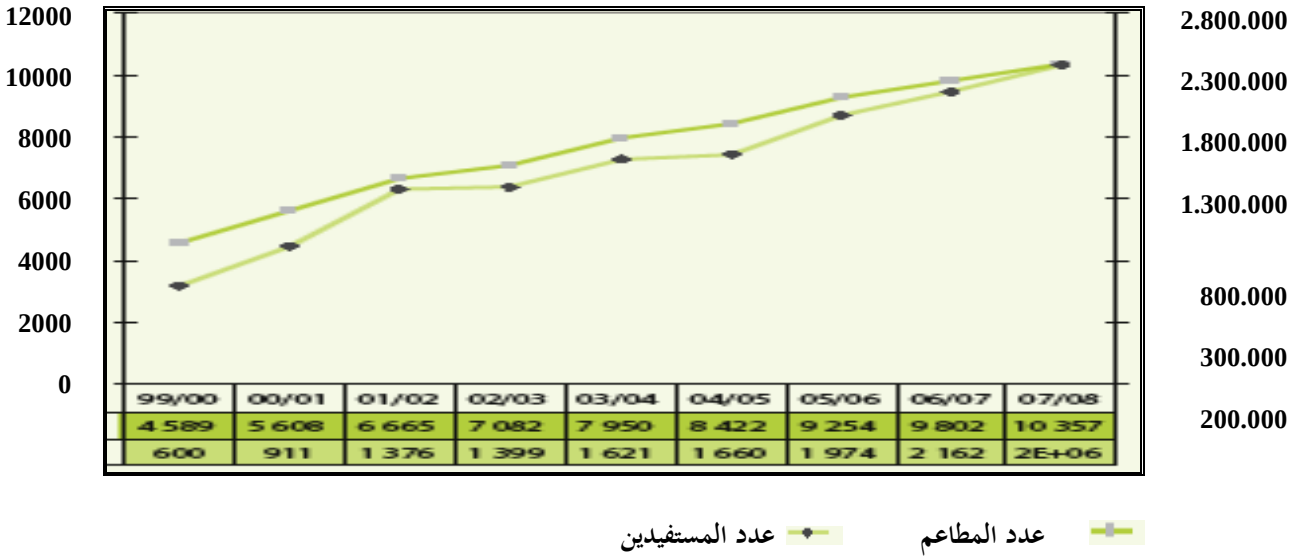

المصدر: Ministère de l'éducation

- خلق مطاعم الرحمة في رمضان، واستقبال وإسكان الاشخاص بدون ماوى، والتكفُّل بالأشخاص الذين يعانون من مشاكل.

- تنظيم رحلات خلال العُطل لفائدة أطفال العائلات المحرومة.

II-1-2-الشبكة الاجتماعية:

وهي عبارة عن جهازٍ للدعم موجَّ هلفئاتٍ معينة من السكان، وذلك من خلال المنحة الجزافية للتضامن التي تتضمَّن المساعدات الموجَّهة للفئات المستضعَفة، والتي تتعلَّق بالأشخاص المُسنِّين والمعوِّقين وذوي الأمراض المزمِنة، وذلك من خلال التكفُّل بالعلاج والإقامة في المستشفيات والاستفادة من الأدوية مجَّاناً.

أو من خلال التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة الذي تتكفَّلُ به وكالة التنمية الاجتماعية لصالح فئة السُّكَّان المحرومين في سن العمل، مقابل إنجاز بعض الأعمال على المستوى المحلِّي1.

جدول رقم (07)

المستفيدون من المنحة الجزافية للتضامن وعلاوة الأنشطة ذات المنفعة العامة خلال الفترة (2005-2008)

	2005	2006	2007	2008
المنحة الجزافية للتضامن	589297	605870	626371	681091
علاوة الأنشطة ذات المنفعة العامة	181223	271590	252980	268575

المصدر: Rapport sur la mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance, Novembre 2008, p 337.

II-1-3- تحسين الظروف الحياتية:

من خلال المساعدة على الوصول إلى الهياكل الاجتماعية الأساسية المُتمثِّلة في:

تحسين نسبة السكان الذين يصلون إلى الماء الشروب المحسَّن، ونظام محسَّن للتطهير: حيث انخفضت نسبة السكان المحرومين من مصدر صالح للمياه بأزيد من الثُلثين خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008، منتقلةً من 17% إلى 5%. ويعود هذا الانخفاض الكبير إلى البرنامج المُكثَّف الرامي إلى تثمين الموارد المائية الذي سطَّرته الدولة، والمُتضمِّن إنجاز سدودٍ في جميع أنحاء الوطن، ومحطاتٍ لتحلية مياه البحر، وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب2.

جدول رقم (08)تطوُّر نسبة السكان الموصولين بشبكة المياه الشروب الحسنة خلال الفترة (1966-2006)

السنوات	1966	1977	1987	2000	2008
نسبة السكان الموصولين بشبكة الماء الشروب	37,1	45,8	57,8	88,9	95
نسبة السكان الموصولين بنظام التطهير المحسن	23,1	39,9	51,7	91,6	92,7

المصدر: Rapport sur la mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance, novembre 2008, p 305.

تنفيذ برامج دعم النمو الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية 2000: حيث كان مخطط دعم النمو يهدف إلى مكافحة الفقر، وخلق مناصب العمل، والتوازن الجهوي، وهي الأهداف الرئيسية التي سعت الحكومة إليها من خلال البرامج التنموية المسطرة ، فبعد أن شهدت سنوات التسعينات من القرن الماضي معدلات فقر مرتفعة والتي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ 22% وانخفضت إلى 17% سنة 1999 بسبب الأوضاع الأمنية والإصلاحات المدعومة والمشروطة من طرف الهيئات المالية الدولية، والتي أثرت في تدهور الوضعية الاجتماعية لإفراد. ولكن بعد تنفيذ برنامج الإنعاش

الاقتصادي وبرنامج دعم النمو(2001 ـ2009) لوحظ ان نسبة الفقر سجلت انخفاضا متواصلا خلال الفترة الممتدة مابين 2001.2005 بـ 15.7 % و 11.1 % ، وصلت الى 13% سنة 2006 لتنخفض إلى 12% سنة 2007 ويعود هذا الإنخفاض في نسبة الفقر الى تنوع النشاطات والمشاريع الاقتصادية التي فتحت أفاقا كبيرة للتشغيل والمندرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى توفير أزيد من 03 ملايين منصب شغل.

إعادة تثمين الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) مثلما هو مبيَّنٌ في الجدول التالي:

جدول رقم (09) تطوُّر الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة (1990-2007)

السنوات	1990	1991	1992	1994	1997	1998	1999	2001	2004	2007
SNMG (دج)	1000	2000	2500	4000	4800	5400	6000	8000	10000	12000

المصدر: - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

- الديوان الوطني للإحصاء.

وتُبيِّن مُعطيات الاستهلاك مدى التحسُّن الذي حدث بالنسبة للطبقات الفقيرة؛ حيث انتقلت حصة العشر الأفقر من السكان من 2,58% سنة 1988 إلى 3,2% سنة 2000، فيما انتقلت حصة الخمس الأفقر من الاستهلاك من 6,54% سنة 1988 إلى 7,89% سنة 32000، في الوقت الذي تُقدَّر فيه حصة الخمس الأفقر من السكان بـ 5,4% في الولايات المتحدَّة سنة 2000، و 10% في اليابان و 7,2% في فرنسا سنة 1995، و3,1% في الأرجنتين و8,1% في مصر سن 1999)4، وقد انتقل عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر من 1611400 نسمة سنة 1995 إلى 951000 سنة 2000، ثم إلى 605112 نسمة سنة 2003، وهم الذين لا يسمح لهم دخلهم بالحصول على السلة الغذائية التي تُمكِّنهم من الحصول على 2100 حريرة للشخص يومياً، ويُعرَف هذا الحدّ بحدِّ الفقر الغذائي المُطلَق5.

الوصول إلى الكهرباء والغاز، حيث تُعدُّ الطاقة عنصراً هاماً في تحسين الظروف الحياتية للسكان كونها تسهم في حصولهم على المياه والخدمات الصحية والنقل والتعلُّم ومختلف خدمات العيش والرفاهية، وهو ما يجسِّده الجدول التالي:

جدول رقم (10) تطوُّر مُؤشِّرات الوصول إلى الكهرباء والغاز خلال الفترة (1998-2008)

	1998	2008
نسبة المنازل الموصولة بالكهرباء وطنياً	84,6	98
نسبة المنازل الموصولة بغاز المدينة	30,2	38,4(2006)

المصدر: Rapport sur la mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance, Novembre 2008, p 307.

- السكن الاجتماعي الإيجاري.

- تقديم مختلف أنواع الدعم للفئات المحرومة والمحتاجة عن طريق التحويلات التي تتم من ميزانية الدولة، والتي يُجسِّدها خلال الفترة (2000-2007) الجدول التالي:

جدول رقم (11) تطوُّر التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2007)

(الوحدة: مليون دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السكن	67758	74614	76686	99225	8031	11645	15547	251061
مساعدات عائلية	47333	66573	76934	81444	8803	96123	13791	206109
للمتقاعدين	19450	38360	41560	56923	7697	62880	7124	99812
للصحة	33296	42147	4989	60023	6102	60442	7371	108122
للمجاهدين	60428	56833	78064	63355	7669	75782	9542	90616
للمعدمين والمعاقين وضعيفي الدخل	34165	36464	41540	55363	4127	50612	9159	83227
المجموع	262430	315011	364773	416333	42429	460484	62536	838947
نسبة التحويلات إلى الناتج المحلّي الإجمالي	6,36	7,45	8,07	7,93	-	6,1	7,3	8,93
نسبة التحويلات إلى الميزانية	21,81	21,40	23,45	24,05	2,01	20	24,5	21,26

المصدر: وزارة المالية.

II -2- خلق مناصب العمل:

التي تسمح للمواطنين بالوصول إلى ما سبق لكون الشغل:

1- يساهم في خلق ثروة الأمة.

2- له دور كبير في تخفيض الفقر وتلبية الحاجات الأساسية والتكامل الاجتماعي والتفتح الفردي.

3- المساهمة الجماعية للأفراد في تنمية المجتمع و استقراره وهدوئه ضمن إطار مؤسساتي حيث يشعرون أنهم جزء منه6.

وهو ما يعني أن:

1- حصول جزء من المجتمع على ثروة الأمة لا يعني نجاح سياسة التنمية.

2- الشغل الذي تستفيد منه طبقة لعينها أو جنس بعينه ليس نجاح للتنمية.

3- عدم مساهمة جميع المواطنين في تنمية المجتمع لا يعني نجاح سياسة التنمية.

II -2-1- محددات سوق العمل في الجزائر

وتتمثَّل في مجموعة العوامل التي تُؤثِّر في مدى توفر فرص العمل بالنسبة للسكان، وأهمها:

أولاً:*<u>النمو الديموغرافي</u>*

- حيث انتقل عدد سكان الجزائر من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى ما يزيد عن 34,8 مليون سنة 2008، غالبيتهم شباب. كان الذين هم أقل من 20 سنة يُشكِّلون 58% من السكان سنة 1977 و55% سنة 1987 و50,5% سنة 1995 وتراجع معدل نموهم من 3,17 سنة 1977 إلى 1,86% سنة 2007 مروراً بمعدل 1,48% سنة 2000.وقد كان لهذا النمو تأثير على مدى توفير مناصب الشغل، حيث يبين الجدول أدناه معدل البطالة خلال الفترة1967-2008

جدول رقم (12) تطوُّر معدل البطالة في الجزائرخلال الفترة (1967-2008)

السنوات	1967	1985	1987	1989	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	33	16,5	17	19	21,5	24,4	27	28	28	28,2	33
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
معدل البطالة %	29,29	20,77	27,3	25,9	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	

المصدر:- Nacer-eddine Sadi, op.cit, p50.

- CNES, 2000 ONS

- Institut de la méditerranée, France: profil pays Algérie, Janvier 2006, p2.

- وإذا حللنا نسب البطالة حسب الشرائح العمرية،نجد ما يلخصه الجدول التالي

جدول رقم (13) تطوُّر معدلات البطالة في الجزائر حسب الشرائح العمرية بين سنتي 2004 و 2005

الشريحة العمرية	أقل من 20	24-20	29-25	34-30	35-39	40-44	45-49	50-54	55-60	المجموع
2004	35,36	31,02	26,61	15,13	9,00	6,21	5,37	4,19	3,50	17,65
2005	34,30	29,90	22,70	12,70	7,40	4,30	4,10	3,10	2,20	15,30
التغيُّر بين 2004 و 2005	1,06	1,12	3,91	2,43	1,6	1,91	1,47	1,09	1,2	2,35

المصدر: CNES, Rapport national sur développement humain, CNES, Algérie 2006,op.cit, p 57.

- وتُبيّن إسقاطات الديوان الوطني للإحصاء أن الضغط على عرض العمل سيستمرُّ إلى غاية 2030، وبنمط متصاعد حتى عام 2010 . فالشريحة العمرية 16 – 59 كانت تُمثِّل 56,76% من السكان سنة 2000 وستكون سنة 2030 تُشكِّل 61,36% منهم حسب الفرضيات الممكنة أي أن مشكلة البطالة ستكون حادة خلال عدة عشريات للأجيال المقبلة8

شكل رقم (02)

حصة السكان في سن العمل من مجموع

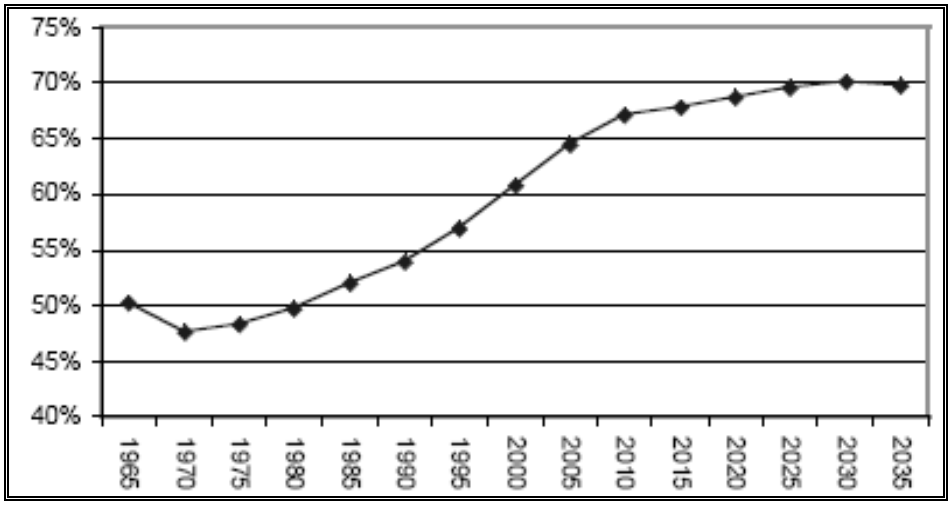

المصدر: Institut de la méditerranée, Profil pays: Algérie, op.cit, p 4.

- المسجل خلال السنوات الأخيرة يبين أنه لا يستطيع لوحده أن يحل مشكلة البطالة لأن النمو الاقتصادي لم يكن متوافقاً مع النمو السكاني.

ثانياً: سياسة التشغيل:

- إذ تُؤكِّد الأرقام فشل برامج التشغيل في أن تكون سياسات حقيقية للتشغيل، لأن هذه البرامج كانت إدارية أكثر منها اقتصادية،إذ في الوقت الذي نجد القطاع الخاص خلق خلال الفترة 2001 – 2005 ما يقارب 2,5 مليون وظيفة، منها 2,1 مليون خارج قطاع الزراعة وهو ما يمثل إيقاع تطور يقارب 18% سنوياً9.كان القطاع العمومي يحظى في منح القروض من أجل خلق المؤسسات أو تجهيزها أو حتى تسديد أجور العمال بالأفضلية، وهو ما يُوضِّح أنه كان يمكن أن يكون الوضع أحسن لو قدِّم للقطاع الخاص نفس القدر من العناية.

جدول رقم (14)توزيع القروض حسب القطاعات القانونية في الجزائر خلال الفترة (1998-2007)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	81	80,8	70,6	68,7	56,5	57,4	56	49,58	44,52	44,85
القطاع الخاص	19	19,2	29,4	31,3	43,5	42,6	44	50,42	55,48	55,15
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: - Rapport sur la mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance, Novembre 2008, p 138.

- Banque d'Algérie.

- ويعود انخفاض إيقاع خلق مناصب في القطاع الصناعي العمومي إلى ثلاثة أسباب أساسية:

- - تباطؤ الاستثمار الصناعي العمومي ابتداء من 1985.

- - تسريح العمال لأسباب اقتصادية وللإحالة على التقاعد المسبق منذ 1995.

- - عدم قدرة المؤسسات العمومية على التأقلم الذي لا مفر منه لأسلوب الإنتاج والتأهيل والإدارة.

- كما أن القطاع الصناعي الذي كان يُعَوَّلُ عليه في خلق مناصب الشغل، عرف في مجموعه تراجعاً مستمراً للأداء، الذي تعكسه معادلات استخدام الطاقة الإنتاجية الذي انتقل من 70% سنة 1984 إلى 40% فقط سنة 2000، وتدنَّت نسبة مساهمة الصناعة في القيمة المضافة حيث انتقلت من 74% سنة 1990 إلى 59,6% سنة 2000 و 55,4% سنة 2003 و 49% سنة CNES, Rapport national sur développement humain, Algérie 2006, op.cit, pp 58-61ولم تعد تساهم إلا بنسبة بسيطة جداً في خلق مناصب الشغل كما يوضِّح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (15 تطوُّر خلق مناصب الشغل الصافي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي للفترة (2000-2007)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المجموع	168000	356000	320000	361000	773000	448000	505000	267000
الفلاحة	-	143000	110000	127000	52000	66000	97000	72000
الصناعة	6000	4000	1000	6000	13000	-	2000	3000-
الأشغال العمومية	38000	22000	57000	47000	73000	70000	110000	98000
الإدارة والتجارة	36000	32000	95000	99000	102000	105000	86000	91000
أشكال خاصة للشغل	88000	135000	57000	82000	533000	206000	211000	9000

المصدر: Rapport sur la mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance, novembre 2008, p 228.

- ومع ذلك تستمر في الاستحواذ على الدعم الكبير من طرف الحكومة، بينما لا تنال قطاعات أخرى الاهتمام الكافي، رغم قدرتها على خلق مناصب الشغل مثل قطاع السياحة
- وتُشير الإحصائيات إلى أن أن البطالة بين سكان الريف أكبر بقليل من مثيلتها بين سكان المدن، وأن نسبتها بين النساء أكبر منها بين الرجال.

جدول رقم (16) معدل البطالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة (2001-2005)

معدل البطالة السنوات	2001	2005	التغيُّر بين الفترتين
معدل البطالة الإجمالي (%)	27,3	15,3	-12
معدل البطالة بين النساء (%)	31,4	17,5	-13,9
معدل البطالة بين الرجال (%)	26,6	14,9	-11,7

المصدر: enqueles ONS.

- لكن المفارقة الحالية هي أنهفي الوقت الذي يعاني ألاف من الجامعيين من البطالة تواجه المؤسسات صعوبات كبيرة في إيجاد عمال مؤهلين في سوق العمل.

جدول رقم (17) السكان العاملون والبطَّالون حسب مستوى التعليم 2005

المستوى التعليمي	دون مستوى	حتى المرحلة المتوسطة	ثانوي	جامعي	المجموع
نسبة العاملين	%12,5	%55,2	%21,6	%10,7	%100
نسبة البطالين	%2,3	%60,4	%25,3	%12,0	100

المصدر: CNES, Rapport national sur développement humain, Algérie 2006, op.cit, p 58.

- نلاحظ أن معدل البطالة يرتفع بالتناسب مع المستوى التعليمي فهو 2,3 لعديمي المستوى و25,3% للمستوى الثانوي و 12% لمستوى التعليم العالي.
- وإذا كانت الفترة 2001 – 2005 قد عرفت ارتفاعاً في خلق مناصب الشغل يقدر بـ 6,6%، فإن أغلب هذه المناصب كانت في قطاع الخدمات بـ 49,3% ، والبناء والأشغال العمومية بـ 31%، وهما القطاعات اللذان عرفا خلال الفترة المشار إليها نمواً سنوياً متوسطاً يقدر بـ 7,2% و 5,8% على التوالي، ولم يخلق قطاع الفلاحة إلا 3,7%10 .
- غير المشكلة لا تكمن في حجم الاستثمارات بقدر ما تكمن في فعالية هذه الاستثمارات التي كانت إنتاجيتها سلبية أي أن المشكلة تكمن في اختيار وإنجاز المشاريع. ومنه فالنمو المتباطئ للاقتصاد الجزائري يمكن إرجاعه للاستعمال غير الفعال لوسائل الإنتاج.وقد كان من نتائج ذلك أن قامت الدولة بوضع :

II -2-2- الإستراتيجية الوطنية للتشغيل

- قامت الإستراتيجية المقترحة للتحكُّم في البطالة ودعم إجراءات خلق المناصب على إجراءات هادئة وفعالة تتلخَّص في أربعة أعمال هي:
- - تحسين آليات تأطير وتنظيم سوق العمل وتسيير البطالة.
- - تعزيز السياسات البديلة للتشغيل أو الإجراءات الفعالة، التي تعالج مشكلة البطالة اقتصادياً، والتي تكون على عاتق الدولة.
- - تحسين آليات التسيير وتمويل النشاطات المولدة لمناصب الشغل.
- - تحديد إستراتيجية لتمويل هذه الأعمال.

- وقد تجسَّدت البرامج الخاصة لخلق مناصب الشغل في:
- - الأعمال الكبرى والمتمثلة في:
- برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى: محاربة الفقر، خلق مناصب الشغل، وتحقيق التوازن الجهوي والمجالي.
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.
- برنامج التجديد الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- ورغم الوضعية المالية المريحة التي يمكن أن تسمح بتحريك الاقتصاد إذا تمّ التصرف برُشد في المتاح من الوارد المالية حالياً، واستخدامها لتشجيع الإنتاج الوطني وخلق مناصب الشغل، وليس لاستيراد البطالة مثلما هو جاري حالياً، لأن زيادة الاستيراد من منتجات يمكن إنتاجها محلياً هو في الواقع استيراد للبطالة.
- وإذا كانت البطالة غير محبوبة فردياً وجماعياً، فإن وجودها وتوسعها هو مصدر للتوترات الدائمة على المستوى الاجتماعي والمهددة للسلم الاجتماعي أيضا وبذلك فهي تحدي:
- اقتصادي، لأن وجودها يعني وجود طبقة فقيرة تكون معيقة لكل تقدم واستغلال أمثل ومستدام للموارد.
- اجتماعي لأن وجودها يهدد التوازن الاجتماعي يقود إلى فلتان الوضع في كثير من الحالات.
- لذلك فكل سياسة لمكافحة البطالة يجب أن تمر عن طريق خلق مناصب الشغل، الذي يقتضي ضرورة إعادة إعطاء نفس جديد للجهاز الإنتاجي الوطني، وخاصة في ظل الوفرة المالية

خاتمة

إن امتلاك الجزائر لموارد كبيرة ومتعددة لم يؤهلها لتكون قادرة على الاستجابة للتحديات الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب اعتمادها على القطاع العام في إيجاد وإعطاء كل الفرص، مما أدى إلى تهميش قوى وطاقات كثيرة، مما قلل من تطور الإنتاجية، وانخفضت الاستثمارات وقلَّت مناصب الشغل، فتوسعت حدة الفقر المادي والبشري منه أشد، فقلت الأفكار التي تعالج الظاهرة، والتي وصف البنك العالمي في تقرير لسنة 1997 المناطق التي تتركز فيها بلئونها مناطق ريفية، سهبية، جبلية، ذات حجم صغير ومدا خيل قليلة وتعرف معدلات ضعيفة للتمدرس ونسب عالية من الأمية، غير أن اشتراك فقراء الريف والمدينة في بعض الخصائص، يؤدي بنا إلى القول بأن الفقر ليس وليد الظروف الطبيعية بل نتيجة للسلوكيات البشرية، مع أنه لا يمكن إهمال دور فقر الموارد في استمرار الظاهرة على شكل جيوب واسعة من الجزائر، الذي تعود أسباب زيادة الفقر به إلى عدة أسباب أهمها:

1. تحيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى المدن والملاك والمنتجين الكبار
2. الضرائب على المنتجات الزراعية.

ولم تفلح مختلف البرامج الهادفة إلى القضاء على الفقر من تحقيق مبتغاها، مع أن تلك البرامج كانت تهدف إلى جعل التنمية تعتمد على موارد أكيدة تخلق الدخل الذي تعد البطالة أهم مصدر لخلقه وتخفيف الفقر وتلبية الحاجات بالنسبة لغالبية الشعوب، والتي يعد قلة المناصب التي يحتاجها القطاع الذي تمتلك فيه الجزائر ميزة نسبية، وهو قطاع المحروقات، سبباً رئيسياً لاستمرارها وزيادة معدلها وعدم نجاح برامج القضاء عليها.

وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية المنتهجة كان لها دور كبير في خلق الفقر وانتشاره بشكلٍ صَعُبَ معه التقليل من حدته عن طريق البرامج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، والتي منها: برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، وإعادة تثمين الأجر الوطني الأدنى المضمون، وبرنامج الدعم الفلاحي والتجديد الريفي وذلك لنقص الرشاد في الحكم(نقص المراقبة والتدقيق وعدم توجيه الدعم لأصحابه).

.وتُعدُّ مكافحة البطالة الطريقة الأفضل لمكافحة الفقر؛ باعتبار أن العمل هو المصدر الرئيسي للدخل لنسبةٍ عالية من السكان ليس في الجزائر فحسب بل في العالم كلّه؛ وهو بذلك مصدرٌ لتلبية الحاجات المختلفة للبشر، والتي يأتي الغذاء في مقدّمتها. إلا أن الأسباب الهيكلية قد تحوَّل في كثيرٍ من الأوقات دون التمكُّن من توفير الكم الكافي من فرص العمل؛ بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على أنشطةٍ يتَّصف طلبها على العمل بقلة المرونة؛ لكون نمط النمو الاقتصادي يرتكز على استغلال الموارد الطبيعية، وافتقار القوة العاملة إلى التكوين اللازم والمتناسب واحتياجات سوق العمل لذلك تطرح إشكالية كيفية توفير مناصب العمل التي تسمح بتحقيق متطلبات القضاء على الفقر أو التقليل من حدَّته.

الهوامش:

[1] ناصر مراد، «تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة البليدة سنة 2007.

[2] ملخَّص تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2008.

[3] Nation Unis, Le Premier rapport sur les objectifs de développement du millénaire pour l'Algérie .p 9.

[4] CNES, Rapport national sur le développement humain-OMD, p 38

[5] Ibid, p 37.

[6] CNES, Rapport national sur développement humain, p 55.

[7] كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 166.

[8] CNES, Rapport national sur développement humain, CNES, Algérie 2006. p 56

[9] CNES, Rapport national sur développement humain, CNES, Algérie 2006, op.cit, p 59

[10] CNES, Rapport national sur développement humain, Algérie 2006, op.cit, pp 58-61